

Kirkuk University Journal: Humanity Studies



مَجَلَّةُ جَامِعَةِ كَرْكُوكَ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ

ISSN P: 1992-1179

ISSN E: 3107-3360



Employing the argument of "obligation to perform" in grammatical argumentation: The book "Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf" by Abu al-Barakat al-Anbari (d.577AH) as a model

Prof.dr.Waad Dalian Anwer

Waadd.anwer@tu.edu.iq

Tikrit University , College of Education, Tuz Khurmatu, Department of Arabic Language

Abstract:Grammarians exerted considerable effort in establishing the foundations of grammar, defining its issues, and fortifying its rules with robust and well-established grammatical arguments .

The arguments upon which grammarians relied and followed in establishing the rules and principles of grammar followed two main directions. The first was represented by transmitted arguments, which are famously cited in grammarians' books. The second direction was represented by rational arguments, which complemented and supported transmitted arguments in establishing and preserving grammatical rules.

Therefore, rational arguments played a major role in establishing grammatical functions, and on this basis, they had a major appearance in books of disagreement, most notably (The Book of Equity in Matters of Disagreement between the Basran and Kufan Grammarians by Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577AH)). Therefore, I took it as a field to highlight the aspect of rational arguments in it, and due to the abundance of those arguments and the lack of space to mention them, I relied on one argument, which was (obligation to the result), and I made it the starting point for how it was used by the Basran and Kufan schools, as they employed it in a way that helped them to build the foundations of the school or to refute the argument of the opponent's school.

I hope that this step will be a starting point for accessing what is contained in the books of disagreement and other heritage books, which are efforts that grow from the power of thought and the application of reason and their use to establish the foundations of grammatical schools.

Keywords: employment, performance obligation, protest, grammar, fairness

وقائع المؤتمر الدولي الرابع (التعليم العالي وقضايا المجتمع المعاصر) ٦-٧/٥/٢٠٢٦

توظيف (الإلزام بالمؤدى) في الاحتجاج النحوي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي

البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) أنموذجاً

أ.د. وعد دليان انور

Waadd.anwer@tu.edu.iq

جامعة تكريت كلية التربية /طوز خورماتو / قسم اللغة العربية

الخلاصة

بذل النحاة جهداً كبيراً في وضع أصول النحو وضبط مسائله وإحاطة قواعده بحصون منيعة محكمة تمثلت بالحجج النحوية .

والحجج التي اعتمد عليها النحاة وساروا عليها في إرساء قواعد النحو وأصوله ، أخذ الاستدلال بها ينحني باتجاهين ، تمثل الأول : بالحجج النقلية التي اشتهرت كتب النحاة بذكرها ، والاتجاه الثاني : تمثل بالحجج العقلية التي كانت مكملة للحجج النقلية وقسمتها في إقرار القواعد النحوية والحفاظ عليها .

لذلك كانت للحجج العقلية دور كبير في ترسيخ الوظائف النحوية ، وعلى هذا الأساس كان لها الظهور الكبير في كتب الخلاف وفي مقدمتها (كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، لذلك اتخذته ميداناً لإبراز جانب الحجج العقلية فيه ، ولكثرة تلك الحجج وعدم اتساع المقام لذكرها اعتمدت على حجة واحدة كانت هي (الإلزام بالمؤدى) وجعلتها المنطلق لكيفية استعمالها من طرف المدرستين البصرية والكوفية، إذ هم وظفوها توظيفاً ساعدهم على بناء أسس المدرسة أو نقض حجة مدرسة الخصم.

أرجو أن تكون هذه الخطوة انطلاقة للوصول إلى ما تحويه كتب الخلاف وغيرها من كتب التراث من جهود تنمو عن قوة الفكر وإعمال العقل وتوظيفهما لإرساء أصول المدارس النحوية.

الكلمات المفتاحية : توظيف ، الإلزام بالمؤدى، الاحتجاج، النحو، الإنصاف

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعدُ :
فتسعى هذه الدراسة للكشف عن ظاهرة مهمة عند النحاة تمثلت بالجانب العقلي وكيفية استعماله في الاحتجاج لقضايا النحو ومسائله المتعددة.

لأن هذا الجانب يمثل نقطة تحول التزم بها النحاة لتغيير منهج الاستدلال عندهم إذ هم بعد أن كانوا مكثرين من التوجه نحو الحجج النقلية أصبح التوجه عندهم للعقل كذلك، وهذا لا يعني أنهم بنوا أصولهم النحوية بعيداً عن العقل بل كان العقل رديفاً للنقل في هذا المجال، إلا أن الجانب الأول طغى على الأصول، لذلك جاءت هذه الدراسة والدراسات التي سبقتها لإجلاء الوهم الحاصل بأن الاحتجاج محصور بالسمع.

وهذه الرؤية كانت غير سليمة عندما ذهبت إلى حصر الاحتجاج بالنقل ، بل الأحكام النحوية وأصولها كانت مصحوبة لدليلين العقلي والنقلي ولعل هذا الاشكال كان هو السبب الرئيس من الدراسة ، وهذا ما وجدناه واضحاً في كتب النحاة ولا سيما كتب الخلاف منها، ومن هنا جاء الاختيار لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ليكون منطلقاً لعرض كيفية استعمال المدرستين للحجج العقلية فوضع الاختيار على حجة (الإلزام بالمؤدى) وصار العنوان : ((توظيف الإلزام بالمؤدى في الاحتجاج النحوي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) إنموذجاً)) .

والمنهج الذي رأيناه مناسباً لتطبيقه في الدراسة كان (المنهج الوصفي التحليلي) الذي كان يعتمد على وصف المسألة ثم تحليلها ومناقشتها مع الوقوف على رأي للباحث يستدل به بدليل .

ولعل هذه الخطوة تكون مساراً لكشف أنواع أخرى من الحجج العقلية التي سار على هديها النحاة في بناء الأحكام والأصول، مثلما وجدناهم في استعمال (حجة الإلزام بالمؤدى)، فهم استعملوها مرة لبناء قضايا المدرسة، ومرة أخرى استعملوها في هدم قضايا مدرسة الخصم.

التمهيد بيان أركان العنوان

١ - (الإلزام) في اللغة :

يذهب ابن فارس (ت٣٩٥هـ) إلى أن اللام والزاء والميم أصل واحد يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً ، يقال لزمه الشيء لزمه. (فارس، ٢٠٠٨:ص٩١١).

ويقال ألزم يلزم إلزاما ، فهو ملزوم ، والمفعول مُلزم ، ألزم خصمه : غلبه بالحجة (عمر، ٢٠٠٨:ص٢٠٧/٣).

وجاء بهذا المعنى أن (ألزم) الشيء أثبته وأدامه، وفلاناً الشيء أوجبه عليه، ويقال ألزمه المال والعمل والحجة (انيس، ٢٠٠٢:١٩٩٠/٨٢٣).

وبناء على هذا فإن الإلزام هو ملازمة الشيء والمداومة عليه ، ومن ذلك إلزام الخصم غلبته بالحجة.

٢ - (المؤدى) في اللغة :

يذهب ابن فارس (ت٣٩٥هـ) إلى القول بأنّ : ((الهمزة والذال والياء أصل واحد، وهو إيصال الشيء إلى الشيء أو وصوله إليه من تلقاء نفسه)) (فارس، ٢٠٠٨:ص٥٠).

وإلى هذا المعنى ذهب المنظور (ت٧١١هـ) قائلاً : ((وأدى الشيء أوصله)) (منظور، ٢٠٠٥:ص٢٤/٨).

وقال الفيومي (٧٧٠هـ) : ((أدى (أدى) الأمانة إلى أهلها تأدية إذا أوصلها)) (الفيومي، ٢٠٠٣:ص١٢).

ومن الموارد التي عرضها الدكتور أحمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ) في بيان معنى هذا اللفظ ذكر أنّ مؤدى مفرد وهو :

١- مصدر ميمي من أدى ، أدى إلى وأدى ب .

٢- اسم مفروض من أدى.

٣- مضمون نحوي ((مؤدى كلامه الموافقة على رأي الأغلبية)) (عمر، ٢٠٠٨:ص٧٧/١).

إن الجمع بين هذه الأقوال تقودنا إلى أن المعنى الأصيل للفظ المؤدى لا يخرج عن إيصال الشيء، أو ما يؤول إليه حال الشيء وهذا المعنى اللغوي كان هو المورد الذي يفيد اتجاه بحثنا.

٣- (الإلزام بالمؤدى) اصطلاحاً :

بعد عرض كل لفظ منفصلاً عن العبارة في اللغة ، فقد نشرح ببيان معناهما وهما مركبان اصطلاحاً، فلم تذكر كتب النحاة مفهوماً واضحاً لهذا المصطلح إلا أن الدكتور فاضل السامرائي عرفه قائلاً: ((وحقيقته أن يؤدى قول المعارض إلى ما لا يؤمن به فيبطل قوله)) (السامرائي، ٢٠٠٧: ص ١٧٣).

المبحث الأول

استعمال حجة (الإلزام بالمؤدى) عند البصريين

تعمل الحجج العقلية إلى جانب الحجج النقلية لإفادة الدرس النحوي، إذ هي مساعدة لتثبيت الحجة النقلية وتأكيدتها فهي مكتملة لها، وقسمتها في تقرير القواعد النحوية والحفاظ على بنائها محكماً قوية، لذلك التجأ النحويون من المدرستين البصرية والكوفية إلى الاتكاء على الحجة العقلية لإثبات مذهبهم أو رد مذهب غيرهم من هذا الطريق، وعلى هذا الأساس كتاب الإنصاف قد شغل فيه هذا الفكر حيزاً كبيراً، وتنوعت استعماله في موارد عدة، لذلك نحاول أن نقف عند عدد من المسائل لمعرفة كيفية التعامل مع هذه الحجة، وسيكون مبدأ الكلام عند البصريين وهي كالاتي:

١- رافع المبتدأ والخبر :

تختلف أقوال البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ والخبر، فالبصريون يرون رافع المبتدأ هو الابتداء، فلما عمل فيه وجب أن يعمل في الخبر، بينما الكوفيون ذهبوا إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر، والخبر هو الذي رفع المبتدأ، وكلاهما يترافعان (الانباري، ٢٠٠٥: ص ٥٦-٥٧).

البصريون استعملوا الحجة العقلية لرد كلام الكوفيين، وكانت هذه الحجة هي (الإلزام بالمؤدى)، فقد قالوا : ((إنَّ ما ذكرتموه يؤدي إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، ومما يؤدي إلى محال، محال)) (الانباري، ٢٠٠٥: ص ٥٨).

وهذا ما ذكره ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قائلاً: ((وإذا قلنا : إنهما يترافعان، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخراً في حال واحدة)) (يعيش، ٢٠٠١: ص ٢٢٢).

وتابعهما ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ورأى أن ما ذكره الكوفيون يؤدي إلى إعمال عامل واحد وهو الابتداء في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وهما المبتدأ والخبر، وذلك لا نظير له)) (الزجاجي، ١٩٩٨: ص ٣٤١).

وبهذا نرى أن استعمال البصريين (إلزام المؤدى) كان واضحاً من أجل إقامته حجة على رأي الكوفيين ودحضه، وهي من الحجج العقلية التي تمسك بها البصريون وكان موافقاً للعقل والواقع والاستعمال، بخلاف رأي الكوفيين القائل بأن الخبر هو الذي يرفع المبتدأ وهذا الاتجاه إذا طبقناه مع الفعل والفاعل سيكون غير مجدي ونافع إذ ليس من المعقول بعد رفع الفعل للفاعل أن يكون الفاعل عاملاً في بناء الفعل.

٢- القول في رفع المضارع :

يذهب أكثر الكوفيين إلى أنّ الفعل المضارع مرفوع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، بينما يذهب البصريون في الطرف الآخر إلى أنه ارتفع لقيامه مقام الاسم (الانباري، ٢٠٠٥: ص ١٠٣/٢).

واتجه الكوفيون بهذا الاتجاه، لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، أنه بدخولها دخل النصب والجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع (الانباري، ٢٠٠٥: ص ١٠٣/٢).

والبصريون اعترضوا على هذا الاحتجاج مستدلين بإلزام المؤدى، إذ قالوا: ((هذا فاسد، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، كذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً)) (الانباري، ٢٠٠٥: ص ١٠٤/٢).

والظاهر أن هذا الرأي الذي ذهب إليه البصريون قول أغلبهم ومنهم المبرد (ت ٢٨٥هـ) إذ قال: ((أعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء)) (المبرد، ٢٠١٠: ص ٥/٢). إذا نظرنا إلى كلام ابن الأنباري رأيناه ينقض كلام الكوفيين ويصفه بالفساد من خلال الإلزام بالمؤدى، لأن كلامهم - أعني الكوفيين - يؤدي إلى جعل الرفع بعد النصب والجزم، وهذا الترتيب خلاف الإجماع لذلك عارضوه.

أما كلام البصريين فلا يخلو كذلك من معارضة، لأن هناك أفعال مضارعة ارتفعت دون وقوعها موقع الاسم مثل: هلا تفعل، وجعلت أفعل، ورأيتُ الذي تفعل، فالفعل ارتفع مع أن الاسم لا يقع فيها (مالك، ٢٠٠٠: ص ١٠٧/٢).

وبالمقابل أن كلام الكوفيين فيه مناقضة لمذهبهم، لأنهم رفضوا أن يكون التعريف عاملاً في رفع المبتدأ، بينما جعلوه عاملاً في رفع الفعل المضارع لذلك يمكن أن يكون هذا باباً لرد ما زعموه.

ويظهر لنا أن التعري لما يكون مستعملاً عند البصريين في رفع المبتدأ وعند الكوفيين في رفع الفعل المضارع لذلك نراه هو الأقرب إلى الواقع اللغوي وعدم اكتتافه بالتكلف. فالنتيجة من كل هذا نرى أن البصريين اعتمدوا على ما يؤدي إليه قول الكوفيين ومخالفة الإجماع لذلك جاء ردهم وفق هذه الحجة العقلية.

٣- الاختلاف في إعراب الأسماء الستة :

مذهب الكوفيين أنّ الأسماء الستة هي معربة من مكانين ، فالضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً في حال الأفراد هي بعينها إعراباً في حال الإضافة (الانباري، ٢٠٠٥: ص ٣٥/١-٣٦). بينما البصريون أن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، فالوا والألف والياء هي حروف الإعراب (الانباري، ٢٠٠٥: ص ٣٥/١).

البصريون اعترضوا على استدلال الكوفيين وما ذهبوا إليه فاسد، وذلك من خلال الاعتماد على حجة (الإلزام بالمؤدى) فقد قالوا : ((لأنّ الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بينا، فلو جوزنا أن يجمع من اسم واحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض، لأنّ كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض وما يدل عليه الآخر)) (الانباري، ٢٠٠٥: ص ٣٨/١).

نلاحظ هنا أن ما ذهب إليه الكوفيون مؤداه إلى التناقض، لذلك وفقاً لهذا التناقض عدّوه من قبيل الرأي الفاسد، وهذا ما وجدناه حاضراً عند ابن يعيش، إذ قال: ((وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين، بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت : ((هذا أخوك)) فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها، وإذا قلت : ((رأيت أخاك)) فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها، وإذا قلت : ((مررت بأخيك)) فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها، وهو قول ضعيف من قبل أن الأعراب أمارة إلى المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها)) (يعيش، ٢٠٠١: ص ١٥٤/١).

فلما كان الإعراب دالّ على المعنى، وهذا المعنى يمكن الحصول عليه بعلامة واحدة فكان ذلك غير مستدع إلى جمع أكثر من علامة واحدة في لفظ واحد.

وعلى هذا الأساس أن ما ذهب إليه الكوفيون لا يوافق العقل والواقع اللغوي، لأننا لو سلمنا ما قالوه لتسرب هذا الرأي إلى ألفاظ أخرى مثل جمع المذكر السالم، فكما نعلم أن الضمة هي علامة إعرابه في حال الأفراد وعند الجمع تنوب الواو عن هذه الضمة لتكون علامة للرفع، فلو لم يكن الأمر كذلك لما جعلوا الواو تنوب عن الضمة فجعل الضمة علامة للإعراب في حال الأفراد والجمع.

فضلا عن التناقص المؤدى إليه من خلال الجمع بين إعرابين في اسم واحد، وهكذا فقد كان اعتماد البصريين واضحا وجليا على الإلزام بالمؤدى في جعل رأي الكوفيين فاسداً.

٤- رافع الخبر بعد (إن) المؤكدة :

في رفع خبر (إن) المؤكدة خلاف بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيون يذهبون إلى أن الخبر باق على رفعه قبل دخول (إن) عليه، لأن هذه الحروف أشبهت بالفعل، فلما أشبهت الفعل كانت فرعاً عنه، والفرع أضعف من الأصل، لذلك عمل في الاسم دون رفع الخبر، أما البصريون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بـ (إن) (الانباري، ٢٠٠٥:ص١/١٦٠).

البصريون لم يرضوا بما قاله الكوفيون من بقاء الخبر مرفوعاً على الرفع قبل دخول (إن) عليه، لذلك قالوا : ((وقولهم ((إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها)) فاسد، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به، فهما يترافعان ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الحروف على المبتدأ ونصبها إياه، فلو قلنا : ((إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله)) لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال)) (الانباري، ٢٠٠٥:ص١/١٦٢).

فعلى قول الكوفيين إن خبر (إن) باق على رفعه الذي رفع به قبل دخول (إن) ولو سلم بهذا الرأي لأدى ذلك إلى رفع الخبر من غير عامل وهذا محال فحجة الإلزام بالمؤدى كانت هي المعتمدة عند البصريين لتصحيح مذهب الكوفيين.

وهذا الرأي كان ناضجا عند المتقدمين والمتأخرين من نحاة البصرة، فقد ذكر المبرد أن هذه الحروف تنصب الأسماء، وترفع الأخبار (المبرد، ٢٠١٠:ص٤/١٠٩).

وإليه ذهب ابن يعيش بعد أن وصف رأي الكوفيين بالفاسد، إذ قال : ((وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد ، وذلك من قبل أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه)) (يعيش، ٢٠٠١:ص١/٢٥٥).

أما الزبيدي فقد التزم بحجة (الإلزام بالمؤدى) أيضاً، إذ قال : ((وبأنه لو بقي على رفع الأصل لم يبق له معنى، لأنه قد زال عامله بدخول هذه الحروف، فيؤدي إلى أن يكون مرفوعاً بغير عامل، وذلك محال، فبطل ما قالوه)) (الزبيدي، ٢٠٠٧:ص١/١٦٧).

ما ذهب إليه البصريون أكثر قرباً من العقل، إذ ليس من المعقول أن تعمل هذه الحروف في الاسم ولا تعمل في الخبر، وهي مشابهة للأفعال، فالأفعال تعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول، لأن المشابه يأخذ حكم المشابه به، ومن جانب آخر يمكن قياس هذه الحروف على بقية النواسخ الأخرى مثل (ظننت)، فإنه عمل النصب في الاسمين وهذا يدل على تأثيره على الاثنين معاً.

فحجة (الإلزام بالمؤدى) كانت هي إحدى السبل التي اتبعها البصريون لنقض قول الكوفيين، فكان مؤداه إلى المحال لذلك كتب لرأي البصريين البقاء.

المبحث الثاني

استعمال حجة (الإلزام بالمؤدى) عند الكوفيين

لم يختلف الكوفيون عن البصريين في استعمال حجة (الإلزام بالمؤدى)، إذ هي إحدى الحجج الفعلية التي عاضد بها الكوفيون مذهبهم، ومن المفيد ذكره في هذا المقام أن ما عرف عن منهج هذه المدرسة أنها ابتعدت عن التعلق بالمنطق والأساليب الفلسفية والمقاييس العقلية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي قائلاً: ((وإذا استعرضنا النحو الكوفي رأيناه أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق، أو التعلق بأساليب الفلاسفة، وقد سجلت للكوفيين فيما مضى أقوالاً اعتبرها ثورة على المنطق والمقاييس العقلية)) (المخزومي، ١٩٥٥:ص٤٣٣)، ثم قال: ((ولو تتبعنا أعمال الكوفيين لوجدناها قريبة الشبه مما ينادي به أصحاب الدرس الحديث، فمنهجهم العام يقوم على الاعتماد على المسموع من كلام العرب، والميل إلى تحكيم المقاييس العقلية في القضايا النحوية)) (المخزومي، ١٩٥٥:ص٤٣٤).

وعلى الرغم من هذا الوصف العام لمنهج هذه المدرسة إلا أنها لم تمتنع من استعمال الجانب العقلي في ترسيخ القاعدة النحوية وأصولها وهذا ما أكده الدكتور محمد جواد الطريحي بعد أن وصف المدرستين قائلاً: ((وإن كان هذا لا يمنع من استخدام كل منهما للجانب الآخر، وبالنسبة للنحاة أفراداً فإن القدرة الاحتجاجية تتفاوت عندهم تبعاً لظروف البيئة والعصر والثقافة الذاتية)) (الطريحي، ٢٠١٤:ص٢٨٥).

والمواضع التي استعمل فيها الكوفيون حججه (الإلزام بالمؤدى) يمكن أن يكون دليلاً قوياً على ما ذهب إليه الدكتور محمد الطريحي ، لذلك جاءت كالتالي :

١- تقديم الخبر على المبتدأ :

الكوفيون يرون عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان مفرداً أم جملة، أما البصريون ذهبوا إلى خلاف ذلك وأجازوا التقديم للمفرد والجملة (الانباري، ٢٠٠٥:ص٧٢/١).

الحجة التي اعتمد عليها الكوفيون في بناء مذهبهم (الإلزام بالمؤدى) إذ قالوا : ((إنما قلنا أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت ((قائم زيد)) كان في قائم ضمير زيد...؟ ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه)) (الانباري، ٢٠٠٥:ص٧٢/١).

فلما كان مؤدى التقديم فيه محذور عند الكوفيين شرعوا إلى عدم تقديم الخبر على المبتدأ حتى لا يعود الضمير على الظاهر.

وهذا ما بينه ابن يعيش فقد قال : ((لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره)) (يعيش، ٢٠٠١:ص١/٢٣٥)، إلا أنه رجح مذهب البصريين وذلك لكثرة استعماله في كلام العرب (يعيش، ٢٠٠١:ص١/٢٣٥)، وتابعه في عرض استدلال الكوفيين الزبيدي قائلاً : ((لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، توجب أن لا يجوز تقديمه)) (الزبيدي، ٢٠٠٧:ص٣٣).

بهذه الحجة العقلية وصل الكوفيون إلى فكرة مفادها أن هذا التقديم مؤداه إلى خلاف القاعدة التي تذهب إلى عدم تقديم الضمير على الظاهر ورأيهم في هذا فيه التزام بالقاعدة على خلاف البصريين الذاهبين إلى رد ما يبطل ذلك من كلام العرب، فالنتيجة أن حجة الكوفيين في هذا الموضوع حجة عقلية بينما حجة البصريين حجة نقلية، وكلا الدليلين في القضية يمكن الأخذ بهما إلا أن عملية التعارض بينهما يقتضي على تقديم النقل على العقل، وهذا ما أكده محمد خير الحلواني إذ قال : ((لأن السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا)) (الحلواني، ص:١٠٦)، وعلى الرغم من عدم تصريحه بالدليل العقلي إلا إن القياس هو دليل عقلي، لذلك نذهب بهذا إلى أن يكون السماع مقدماً على العقل في هذه المسألة.

٢- تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر.

لا يجيز الكوفيون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، أما إذا كان الفاعل مضمراً فإنهم يجيزون ذلك كقولنا : ((ركباً جئت))، غير أن البصريين ذهبوا إلى جواز التقديم على العامل سواء كان الاسم ظاهراً أم مضمراً (الانباري، ٢٠٠٥:ص١/٢١٧).

كان حجة المنع عند الكوفيين هي (الإلزام بالمؤدى)، فأنهم قالوا : ((إنما قلنا لا يجوز تقديم الحامل على العامل فيها وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمّر على المظهر ... وتقديم المضمّر على المظهر لا يجوز)) (الانباري، ٢٠٠٥:ص١/٢١٧).

الحجة التي سار عليها الكوفيون ذكرها يحيى اليماني (ت٧٤٩هـ) وقال : ((فيمنعون (راكباً جاء زيداً) لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر)) (اليماني، ٢٠٢٣:ص١/٤٣٣).

وقال الزبيدي : ((قال الكوفيون : لا يجوز تقديم الحال على العامل المتصرف مع الظاهر خاصة، ويجوز مع المضمّر قالوا : لأنه يؤدي إلى تقديم المضمّر على الظاهر)) (الزبيدي، ٢٠٠٧:ص٣٧).

لما كان تقديم الحال على الفعل العامل فيها يؤدي إلى تقديم المضمّر على الظاهر امتنع عندهم التقديم تماشياً مع القاعدة التي تمنع تقديم المضمّر على المظهر.

٣- ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن :

مذهب الكوفيين جواز ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن، فيكون الحذف في الحرف الأخير والحرف الذي قبله، أما البصريون كانوا على خلاف ذلك فإنهم ذهبوا إلى حذف الأخير منه فقط (الانباري، ٢٠٠٥:ص ٣٠٨/١).

الكوفيون اعتمدوا في هذا المذهب على حجة (الإلزام بالمؤدى) لنصرة رأيهم، إذ قالوا : ((إنما قلنا أنه يرخم بحذف حرفين، وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً. فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز)) (الانباري، ٢٠٠٥:ص ٣٠٨/١).

لما كان حذف حرف واحد يجعل هذه الأسماء تتشابه الأدوات التي في آخرها ساكن، وكذلك الحذف يؤدي إلى أن تكون هذه الأسماء تتشابه الأسماء المبنية مثل أسماء الشرط والاستفهام، لذلك منعوا حذف الحرف الأخير الذي قبله ساكن.

وإلى عرض هذه المسألة ذهب العكبري (ت ٦١٦هـ) إلا أنه نسب هذا الرأي إلى الفراء (٢٠٧هـ) إذ قال : ((وقال الفراء : إن كان الثالث ساكناً حذفته مع الأخير نحو : (سَبَطْر) تقول : (يا سَب) وأحتج لذلك بأنه إذا بقي الساكن أشبه الأدوات)) (العكبري، ٢٠٠٩:ص ٢٣٦).

فلما كان مؤدى الحذف لحرف واحد يجعل اللفظ يشابه الأدوات لذلك حذفوا مع الأخير ما قبله للتخلص من هذا الشبه.

وهذا ما عرضه الزبيدي قائلاً : ((مذهب الكوفيين أن الاسم الذي قبل آخره ساكن ، يكون ترخيمه بحذف آخره ، وحذف الساكن قبله ، نحو : قَمَطْر ، فيقال فيه : يا قِمُّ ، وما أشبهه ، لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذا بقي آخر الكلمة ساكناً ، فلو لم تحذفه ، لأدى إلى أن يشبه الأدوات، وذلك لتبليس ، فلا يجوز)) (الزبيدي، ٢٠٠٧:ص ٤٩).

الحجة التي اعتمد عليها الكوفيون كانت حجة عقلية وهي (الإلزام بالمؤدى) لبناء مذهبهم النحوي في مسألة حذف الحرف الأخير وما قبله عند ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن ، وذلك لأن مؤدى عدم الحذف موقع في الشبه والشبه مؤدٍ إلى اللبس واللبس لا ترتضيه العرب في كلامها وتتعد عنه ما أمكنها ذلك.

الخاتمة

- توصل البحث على عدد من النتائج يمكن عرضها كالاتي :
١. أظهرت الدراسة أن كتب النحاة زاخرة بأنواع الحجج النقلية منها والعقلية ، والاتجاه الثاني كان الأكثر دوراناً مع الحجج النقلية في كتب الخلاف والسبب في ذلك يعود إلى أن منشأ هذه الكتب وضع للاستدلال وإثبات قضايا المدرستين البصرية والكوفية.
 ٢. كشفت الدراسة أنّ استعمالهم للحجج العقلية ولا سيما حجة (الإلزام بالمؤدى) جاءت لبناء أصول المدرسة أو لنقض أصول مدرسة الخصم.
 ٣. دفعت الدراسة الرأي القائل بأن المدرسة الكوفية قائمة على النقل فحسب ، بل كانوا مثل نحاة البصرة يميلون إلى استعمال حجة (الإلزام بالمؤدى) لترسيخ قضايا مدرستهم وبناء قواعدها، وهذا دليل على أنهم كانوا مستعملين للجانب العقلي مع الجانب النقلية.
 ٤. نتائج الإلزام بالمؤدى لما كانت تخرج في حجة المدرستين نحو نتائج لا ترتضيها الأصول ولا الأحكام مثل (المحال وخلاف الإجماع ، والتناقض ، وتقديم المضمّر على الظاهر، وعدم الجواز)، لذلك سعوا إلى جعل هذه الحجة معتمداً في استدلالاتهم.
 ٥. تساوى المدرستين البصرية والكوفية إلى حدّ ما في استعمال هذه الحجة وهذا يعطينا تصوراً على قوة دليل الطرفين في إظهار قضايا المدرسة.
 ٦. استعمالهم لهذه الحجة وما يؤول النتيجة منها يجعل الناظر في وضع يصعب عليه الميل إلى دليل مدرسة دون أخرى وهذا متأّت من حدة الذكاء وقوة العقل ورجاحة الفطنة.
 ٧. الوقوف على هكذا دراسات يكشف عن مدى استعمال النحاة النقل والعقل في مواطن الخلاف وتحرير مواضع النزاع منها، من خلال استعمال الاتجاهين.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- ابن فارس، ابو الحسن بن احمد، (٢٠٠٨م)، معجم مقاييس اللغة، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٢- ابن مالك، ابو عبد الله، (٢٠٠٠م)، شرح الكافية الشافية، ت: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١.
- ٣- ابن منظور، (٢٠٠٥م)، لسان العرب، تح: عامر احمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١.
- ٤- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، (٢٠٠١م)، شرح المفصل، قدم له: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١.
- ٥- الانباري، ابو البركات الانباري (٢٠٠٥)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- ٦- أنيس، ابراهيم، (١٩٩٠)، المعجم الوسيط، دار الامواج، القاهرة، ط٢.
- ٧- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الاطلي.
- ٨- الزبيدي، عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي، (٢٠٠٧م)، كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط٢.
- ٩- ابن عصفور، ابو الحسن الاشيلي، (١٩٩٨م)، شرح جمل الزجاجي، قدم له: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١.
- ١٠- السامرائي، فاضل السامرائي، (٢٠٠٧م)، ابو البركات الانباري ودراساته النحوية، دار عمار، الاردن، ط١.
- ١١- الطريحي، محمد جواد، (٢٠١٤م)، الاحتجاج العقلي في النحو العربي، دار صادر، بيروت - لبنان، ط١.
- ١٢- العكبري، محب الدين عبد الله بن الحسين (٢٠٠٩م)، اللباب في علل البناء والاعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١.
- ١٣- عمر، احمد مختار (٢٠٠٨م) معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط١.

وقائع المؤتمر الدولي الرابع (التعليم العالي وقضايا المجتمع المعاصر) ٦-٧/٥/٢٠٢٦

- ١٤- الفيومي ، احمد بن محمد (٢٠٠٣م)، المصباح المنير، دار الحديث ، القاهرة.
- ١٥- المخزومي، مهدي المخزومي، (١٩٥٥م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة المعرفة، بغداد.
- ١٦- المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد (٢٠١٠م) المقتضب، تح: محمد عبد الخالق
عضيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان.